

مقومات تبني استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين جودة الخدمات التعليمية: دراسة ميدانية محمد عارف عبده عارف

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين التوجه الاستراتيجي للقيادات الجامعية، وإقامة استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة، وأثر استراتيجية الشراكة علي تحسين جودة الخدمات التعليمية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم مراجعة نتائج الدراسات السابقة في ذات المجالات، وقد تم صياغة ثلاثة فروض علمية أساسية للبحث عن هذه العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التوجه الاستراتيجي للقيادات الجامعية وإقامة استراتيجية الشراكة، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود تباين واختلاف في الأهمية النسبية لأبعاد استراتيجية الشراكة والمؤثرة علي جودة الخدمات التعليمية كما يوجد تأثير معنوي إيجابي بين استراتيجية الشراكة وتحسين جودة الخدمات التعليمية.

Abstract:

The Study Aims At Studying and Analyzing the relationship between the strategic direction of the University leadership, and establish strategic partnership among public and private universities, and the impact of the partnership strategy to improve the quality of educational services for universities, in order to achieve the objectives of the study were reviewing the results of previous studies in relevant areas, has been formulating three hypotheses of basic scientific research on this relationship. The study found a statistically significant correlation between the University leadership's strategic direction and establish strategic partnership, and also signals to the variation and differences in the relative importance of the strategic partnership and the dimensions affecting the quality of educational services.

تمهيد:

يُعدُّ البحث العلمي والتطوير التقني في رأي الباحث من أهم الركائز التي تقوم عليها عمليات التنمية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية الراهنة التي تمرُّ بها جمهورية مصر العربية. "حيث أنَّ للبحث العلمي دور مهم في تطوير الناتج الوطني وتنميته كماً ونوعاً من خلال اكتشاف أو استنباط أساليب إنتاج جديدة، أو تطوير ما هو قائم بهدف الحد من هدر الموارد المتاحة، وتحقيق الاستثمار الأمثل، كما تلعب مؤسسات البحث العلمي دوراً تكاملياً مع القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحديد الأولويات لمواجهة احتياجات المجتمع"⁽¹⁾.

بناءً على ما سبق أصبح لزاماً على المؤسسات التعليمية التي تطمح للاستمرار والبقاء والنمو أن تعتمد على أسلوب التعاون مع مؤسسات أخرى تشترك معها في النشاط، والذي يُساعدها في تحقيق أهدافها مع المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية المتعاونة معها، مثل توزيع المخاطر والتكاليف على أطراف الشراكة، وتجاوز العقبات التسويقية، واتساع نطاق المعرفة والتعلم والابتكار... الخ⁽²⁾، حيث يُعدُّ موضوع جودة الخدمات التعليمية Quality of educational services من أهم المواضيع التي لاقت اهتمام الباحثين والكتاب باعتبارها أساس استمرار المنظمات، فالمنظمات ذات الجودة العالية تتعاظم، بينما المنظمات ذات الجودة المنخفضة تضمر وتتلاشي⁽³⁾، في إطار ما سبق فإن الباحث يحاول التعرف على العوامل المحددة لكفاءة وفاعلية تطبيق استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين جودة الخدمات التعليمية، حيث أن هذه المؤسسات العلمية تستمدُّ أهدافها من حاجة المجتمع لها⁽⁴⁾.

أولاً- الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها موضوع البحث، حيث إنَّها تمثل الإطار الفكري والمرجعي للبحث، كما أنَّها تخدم أغراضاً لتكوين الإطار له وتطوير فروضه، فضلاً عن تفسير ما يتوصل إليه الباحث من نتائج، حيث أنَّ تحديد منهج البحث يتطلب من الباحث استعراض الجهود السابقة في مجال البحث العلمي، لمعرفة مدى الاختلاف أو الاتفاق مع المنهج المتبع في

مفهوماته تبينى استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين.....

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

الدراسة الحالية (تحليل الفجوة). وقد استهدفَ الباحث من وضعها على شكل جدول،
إتباعاً لمنهج واحداً في عرضها، كما يتضح من جدول رقم (١-١).

أ- الدراسات السابقة التي تناولت استراتيجية الشراكة:

جدول رقم (١-١)

الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين استراتيجية الشراكة وجودة الخدمات
التعليمية

م	الباحث والعنوان	أهداف الدراسة	أهم النتائج
١	(الشهري، ٢٠٠٥) (نحو شراكة تعاونية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجال التعليم المستمر) (٥).	التعرف على التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص ودوافعه ومظاهر التعاون الايجابي، والصعوبات التي غالباً ما تواجه البرامج التعاونية المشتركة، من خلال تسليط الضوء على أنشطة التعليم المستمر المناسبة لبرامج الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	١- على الجامعات والقطاع الخاص المشاركة الفاعلة في دراسة البيئة المحيطة لتلمس الاحتياجات التعليمية والتدريبية الفعلية اللازمة للأفراد وتهيئة العاملين لتقبل هذا النوع من الشراكة التعاونية. ٢- على القطاع الخاص العمل على توسيع وزيادة دعمه المادي والتقني للجامعات. ٣- على الجامعات الاستجابة المرنة لمتطلبات القطاع الخاص، فيما يتعلق بتصميم المقررات بما يتلاءم وحاجاته
٢	(J. Gustavs & S. Clegg, 2005) (العمل على جلب	التركيز على مفهوم التعلم القائم على العمل من خلال الشراكة بين الجامعات ومُنظمات	١- أكدت الدراسة على العلاقة التبادلية بين الجامعات ومُنظمات الأعمال، حيث تقوم

<p>الجامعة بالدور التدريبي للعاملين وفي المقابل تقوم الشركات بتوفير السيولة المالية للجامعات. ٢- هناك علاقة إيجابية بين المعرفة والتعلم القائم على العمل وتأمين الميزة التنافسية.</p>	<p>الأعمال في أستراليا من أجل اكتساب ميزة تنافسية لجميع الشركاء بالإضافة إلى الدخول للأسواق الجديدة الغير مستغلة.</p>	<p>المعرفة: من خلال الشراكة بين الجامعات ومنظمات الأعمال (٦).</p>	
<p>١- من تتبع واقع إنتاج المعرفة بين الدول العربية والدول الصناعية يتأكد من اتساع الفجوة بينهما ويرجع ذلك إلى الاختلاف الاستراتيجي بين الدول المتقدمة والدول العربية في الإنتاج المعرفي. ٢- تحديد أربعة أسباب رئيسية لتوجه المنظمات نحو الشراكات الاستراتيجية هي:- الدفع نحو العولمة. - التطور التكنولوجي. - سرعة التغيير في المجال المعرفي. - توافر المعرفة للاستمرار في المنافسة</p>	<p>توضيح دور الشراكة الاستراتيجية والتعاون على المستوى العربي بما هو متوفر من إمكانيات مناسبة لذلك في إنتاج المعارف الجديدة ، ومدى قدرة المؤسسات في الدول العربية نحو اكتساب المعارف لأنها تمثل الحل الجوهري والمفيد لبقائها في وجه المنافسة العالمية</p>	<p>(عماري ، عرابة، ٢٠٠٦) دور الشراكة الاستراتيجية في إنتاج المعرفة وتوسيع الملكية الفكرية في الدول العربية (٦.٧)</p>	<p>٣</p>
<p>١- قلة اهتمام كثير من منظمات المجتمع المحلي، وخاصة الشركات، بتقديم شراكات حقيقية في مجال التعليم.</p>	<p>التعرف على أشكال الشراكة في التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية.</p>	<p>(عبيدات & العبادي ، ٢٠٠٨) (الشراكة في التعليم: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية) (٨).</p>	<p>٤</p>

<p>٢- إنَّ بعض المشاريع ومنها المشاريع المتعلقة بالتوعية والتثقيف هي مشاريع يتم تمويلها خلال فترة مُحددة، ويتوقف التمويل بعد انتهاء الفترة المُحددة بالعقد.</p>			
<p>١- أهمية الاتجاه إلى خصخصة التّعليم العالي في الأردن. ٢- يجب إدخال النظام المختلط في إدارة ومراقبة التّعليم العالي في الأردن. ٣- للتّعليم العالي تأثيراً على العديد من الجوانب ذات الأثر الكبير في تحديد قوة التنمية الاقتصادية لأي دولة.</p>	<p>دراسة مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص بشكل عام، وفي مجال التّعليم العالي بوجه خاص ودراسة مُبررات الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مجال التّعليم العالي من وجه نظر اقتصادية.</p>	<p>(الخالدي، ٢٠٠٨) (الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التّعليم العالي) (٩).</p>	<p>٥</p>
<p>١- أكدت الدراسة على أنّ الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التّعليم له تأثير أكثر إيجابية بالمقارنة بالاستعانة بمصادر خارجية لأنها تؤدي إلى المزيد من فرص التعلّم المُتبادل بين الشركاء. ٢- أكدت الدراسة على أهمية مُشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية، ولكن دون</p>	<p>التركيز على مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتقديم وتحسين الخدمات التعليمية في البلدان النامية، وذلك من خلال اكتشاف أفضل الطرق لبناء القدرات الإدارية والكفاءات التنظيمية اللازمة لتحسين أداء الهيئات العامة والجهات الخاصة لإصلاح المنظومة التعليمية</p>	<p>(A). Pessoa, (2008) (الشراكة بين القطاع العام والخاص لإصلاح العملية التعليمية في البلدان النامية) (١٠).</p>	<p>٦</p>

<p>السيطرة على هذا المجال من جانب القطاع الخاص وذلك لأنَّ هَدَفَ القطاع الخاص في الغالب هو الربح وليس المصلحة العامة. ٣- هناك علاقةً إيجابية بين تحسين جودة الخدمات التعليمية وزيادة التفاعل الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي.</p>			
<p>١- البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الديموغرافية تؤثر على الأبعاد المختلفة لجودة الخدمة. ٢- أبعاد جودة الخدمة تؤثر إيجابيا على جودة العملية التعليمية.</p>	<p>وضع نموذج جديد يُدعى (HEI - SQM) لقياس جودة الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي الهندية، من خلال دراسة وتحليل ثلاثة أبعاد أساسية وهي: المناهج الدراسية- الظروف البيئية- الإجراءات التأديبية.</p>	<p>(N. Senthilkumar & A. Arulraj, 2009) (قياس جودة خدمة التعليم العالي في الهند) (١١).</p>	<p>٧</p>
<p>١- هناك العديد من التجارب العالمية والعربية الناجحة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص يُمكن دراستها والاستفادة منها محليا في إقامة وتعزيز علاقة شراكة فعّالة بين الجامعات ومُنظمات</p>	<p>تحديد طبيعة وأهمية وأشكال العلاقة بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، وكيف يُمكن تعزيز وتطوير هذه</p>	<p>(الحريري، ٢٠١٠) (العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في</p>	<p>٨</p>

الأعمال في اليمن.			
<p>٢- أوضحت الدراسة أن أبرز العناصر المطلوبة لنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات هو إتاحة التمويل.</p>	<p>العلاقة لتسهم بشكل فعّال في تحقيق جودة التعليم العالي، والارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي اليمنية لتحقيق معايير الجودة والاعتماد.</p>	<p>تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية) (١٢).</p>	
<p>١- ضَعَف مستوى التواصل بين الجامعات وبينة الأعمال بنسبة ١٨.٦٪ فقط بالنسبة للمديرين، بالإضافة إلى ضعف الاتصال بين الأوساط الأكاديمية بمعدل 23.2٪.</p> <p>٢- إن مؤسسات التعليم العالي لديها دورا إيجابيا جدا كعامل تحفيز التنمية الإقليمية.</p> <p>٣- لنجاح الشراكة بين قطاع الأعمال و الأوساط الأكاديمية تحتاج إلى مجموعة من الدورات التدريبية لكلا الطرفين.</p>	<p>تحويل اقتصاد الاتحاد الأوروبي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة لزيادة القدرة التنافسية العالمية للمؤسسات من خلال التعاون بين الجامعات وبينة الأعمال، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور للشراكة بين الجامعات وقِطاع الأعمال.</p>	<p>(L. Dindire, et al., 2011) (تعزيز التعاون والتواصل بين الجامعات وبينة الأعمال، من خلال مثلث المعرفة: التعليم والبحث والابتكار) (١٣).</p>	٩
<p>١- أثبتت الدراسة على قوة العلاقة بين الشراكة وجودة الخدمات التعليمية في ستة عشر جامعة جنوب غرب نيجيريا.</p> <p>٢- أثبتت الدراسة أن نجاح عملية الشراكة</p>	<p>استكشاف أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على جودة العملية التعليمية في الجامعات النيجيرية.</p>	<p>(J. O. Olla,2012) (الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان الجودة في نظام التعليم الجامعي في نيجيريا) (١٤).</p>	١٠

<p>يتوقف على مدى قدرة القطاع الحكومي في تحديد الشركاء من القطاع الخاص.</p>			
<p>أكدت الدراسة على أهمية التعاون الدولي في مجال التعليم بصفة عامة والتعليم عن بُعد بصفة خاصة حيث أنه يساعد على تطوير المناهج الدراسية، وجلب التكنولوجيا، وضمان جودة العملية التعليمية، ودعم الأنشطة التعليمية وهذا ما تحتاج إليه البلدان النامية.</p>	<p>مناقشة مدى التعاون بين الجامعات الاندونيسية و الأجنبية في مجال التعليم عن بُعد، مع عرض أحد نماذج التعاون في هذا المجال بغرض تحسين جودة الخدمات التعليمية.</p>	<p>(D. Diki, 2013) (التعاون الدولي بين الجامعات في مجال التعليم عن بُعد) (١٥).</p>	<p>١١</p>
<p>١- إن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوي الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة. ٢- توجد فروق إحصائية عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وذلك لصالح تقديرات الذكور، والكليات العلمية على التوالي. ٣- لا توجد فروق دالة إحصائية عند جميع</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوي الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك.</p>	<p>(درادكة & معاينة، ٢٠١٤) (الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك) (١٦).</p>	<p>١٢</p>

مقومات تبني استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين.....

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات المسمي الوظيفي، أو الرتبة الأكاديمية، أو الخبرة.			
----------------------------------------------------------------------------------------	--	--	--

ب - الفجوة البحثية وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
في ضوء النتائج العامة للدراسات يرى الباحث أنَّ هناك فجوة بين الدراسات السابقة،
ودراسة الباحث، حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنَّها تشتمل
على مُتغيرات وأبعاد لم تتناولها تلك الدراسات بنفس الأسلوب مما يُساعد في تقييم
استراتيجية الشراكة من منظور أكثر شمولية وتكاملاً، وفقاً لما هو موضح في
الشكل رقم (١-١).

الشكل رقم (١-١)

تحديد الفجوة البحثية في ضوء تحليل الدراسات السابقة والدراسة الحالية

١- اعتبرت أهداف استراتيجية الشراكة هي أبعادها، وتم تقسيم هذه الأهداف إلى عناصر يتم من خلالها قياس استراتيجية الشراكة. ٢- دراسة استراتيجية الشراكة على أنَّها مُتغير مستقل فقط.	الدراسات السابقة
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------



١- لم يتم تقسيم استراتيجية الشراكة إلى أبعاد. ٢- لم تربط الدراسات السابقة بين التوجُّه الاستراتيجي للقيادات الجامعية، ونجاح استراتيجية الشراكة. ٣- لا يوجد دراسات تناولت العلاقة بين المُتغيرات الثلاثة مجتمعة (التوجُّه الاستراتيجي- استراتيجية الشراكة- جودة الخدمات). ٤- لم يتم تناول استراتيجية الشراكة كمتغير تابع أو وسيط.	الفجوة البحثية
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------



١- تمَّ تقسيم مقومات استراتيجية الشراكة إلى ثلاثة أبعاد (المتطلبات الداخلية- المتطلبات الخارجية- إمكانية التطبيق). ٢- دراسة العلاقة بين التوجُّه الاستراتيجي للقيادات الجامعية وإقامة استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة. ٣- دراسة استراتيجية الشراكة على أنَّها مُتغير تابع من خلال العلاقة بين التوجُّه الاستراتيجي واستراتيجية الشراكة. ٤- دراسة استراتيجية الشراكة على أنَّها مُتغير مستقل من خلال تحديد أثر استراتيجية الشراكة على جودة الخدمات التعليمية.	الدراسة الحالية
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء تحليل الدراسات السابقة.

ثانياً. مشكلة البحث:

تنبُع مُشكلة البحث من مدى احتياج المؤسسات التعليمية في الوقت الراهن إلى توافر مفاهيم هامة ومُرتبطة هي "استراتيجية الشراكة وتحسين جودة الخدمات التعليمية، لما لهما من أهمية قصوى في زيادة فاعلية وكفاءة المؤسسات التعليمية، حيث اتضح للباحث أنّ علي الرغم من وجود مجموعة من المظاهر الإيجابية نحو توجّه القيادات الجامعية بالجامعات محلّ الدراسة على إقامة علاقات شراكة وتحالف مع جامعات محلّية وعالمية، ولكن علي الجانب الآخر لم تعطى ثمارها المرجوة كما هو مخطط لها. وذلك لقصر المدة المنصوص عليها في عقود الشراكة على المُستوي المحلي والدولي، أو بسبب الضعف الشديد للمخصصات المالية الداعمة لبروتوكولات الشراكة والتعاون المحلي والدولي. بالإضافة لعدم وجود قسم أو وحدة مختصة بإدارة بروتوكولات التعاون والشراكة في الجامعات محلّ الدراسة، وكذلك رفض بعض العاملين في الجامعات الخاصة محلّ الدراسة ثقافة التغيير، والدخول في شراكة أو تحالفات إستراتيجية مع جامعات أخرى، أضف إلي ذلك النقص في القوي العاملة كماً وكيفاً وخاصة أعضاء هيئة التدريس. وإتباع نظام التعيين بالعقود وليس التثبيت للعاملين في الجامعات الخاصة مما يسبب التهديد للعمالة بعدم الاستمرارية في العمل، بالإضافة إلي ضعف النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس ويؤثر ذلك بالطبع علي الترتيب الدولي للجامعات المصرية. بالإضافة لعدم اهتمام القيادات الأكاديمية بتوفير فرص عمل تتناسب مع الخريجين، وقياس توافق الخريجين مع احتياجات سوق العمل.

ثالثاً. أهداف البحث:

من إطار مُشكلة البحث يُمكن تحديد أهداف البحث في الآتي:

1. تأصيل الإطار الفكري والفلسفي لاستراتيجية الشراكة كمدخل إداري حديث، من خلال التغطية الأكاديمية لمفهوم استراتيجية الشراكة، ونشأته، وأهدافه والتعرف على تطبيقاته في بيئة العمل الجامعي.
2. دراسة وتحليل العلاقة بين مفاهيم استراتيجية الشراكة وجودة الخدمات التعليمية في الجامعات الحكومية والخاصة محلّ الدراسة.

مقومات تبني استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين.....

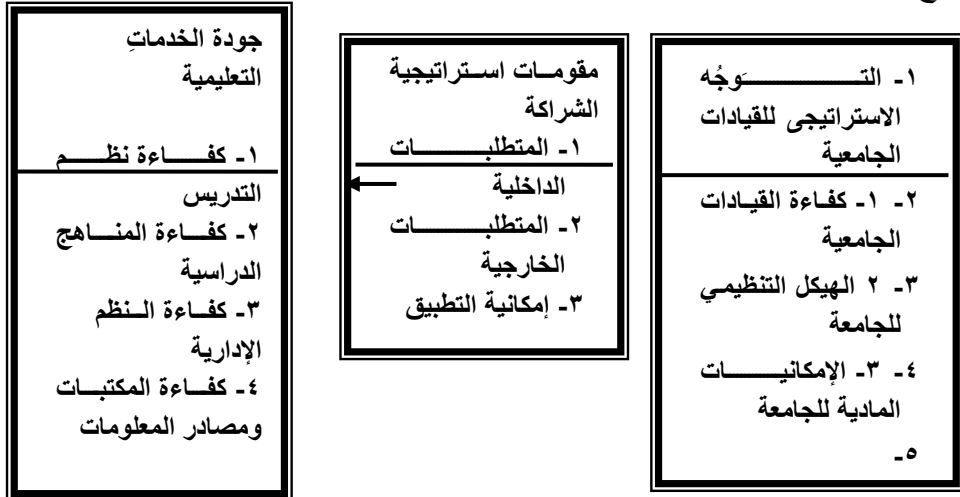
~ محمد عارفه عبده عارفه ~

٣. الكشف عن توجُّه القيادات الجامعية نحو تطبيق استراتيجية الشراكة ، والتعرف على مستوى الدعم الذي تقدمه القيادات الجامعية، لتحسين جودة الخدمات التعلّيمية، ومدى فاعليتها، وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق استراتيجية الشراكة، مع اقتراح مجموعة من التوصيات التي تُساهم في تحسين جودة الخدمات التعلّيمية.

٤. اختبار مدى إمكانية تطبيق استراتيجية الشراكة بين الجامعات ومدى نجاح أو فشل النموذج المقترح عملياً كما يتضح من الشكل رقم (٢-١).

شكل رقم (٢-١)

نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

رابعاً- فروض البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف البحث يُمكن تحديد فروض البحث فيما يلي:
الفرض الأول: "يوجد اتفاق معنوي بين آراء فئات الدراسة (أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والفئات الإدارية المختلفة) حول التوجُّه الاستراتيجي للقيادات الجامعية في الجامعات الحكومية والخاصة في جمهورية مصر العربية".

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

الفرض الثاني: "يوجد تأثيرٌ معنوي لأبعاد التوجُّه الاستراتيجي للقيادات الجامعية على إقامة استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة في جمهورية مصر العربية".

الفرض الثالث: "يوجد تأثيرٌ معنوي لأبعاد استراتيجية الشراكة على تحسين جودة الخدمات التعليمية في الجامعات الحكومية والخاصة في جمهورية مصر العربية".

خامساً- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في أنه سوف يُساهم في التعرف على القيود والمعوقات التي تواجه استراتيجية الشراكة بين الجامعات ودورها في تحسين جودة الخدمات التعليمية في الجامعات محلَّ الدراسة، باعتبارها إحدى القطاعات الهامة في سوق خدمات اليوم، ومن ثمَّ دعم الدور الواجب في تحقيق أهداف التنمية. ويستخلص الباحث أهمية البحث على النحو التالي:

١. تُعتبر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت التوجُّه

الاستراتيجي وبناء الشراكات الاستراتيجية وتحسين جودة الخدمات.

٢. إنَّ محاولة الكشف عن العلاقة بين تطبيق استراتيجية الشراكة وتحسين

جودة الخدمات التعليمية يمثل محاولة لتحقيق الاستفادة في البيئة العربية لما

سبق ودرس في البيئة الغربية في مجال من مجالات العمل الهامة والحرحة

وهي الخدمات التعليمية.

٣. بناء الترابط الفعَّال بين المؤسسات التعليمية والعاملين فيها، بما يعظم

أهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها والمتعاملين معها. من خلال مساعدة

الإدارة العليا على تحديد الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للحصول على

السلوك المرغوب و زيادة إدراك المرؤوسين لمنهج الشراكة، والاستخدام

الأمثل لمواردها البشرية من خلال دمج المهارات والمعارف المختلفة مع

وضع أسس إدارتها وتطويرها واستمرارها الذي يؤدي في النهاية إلى

تحسين جودة الخدمات التعليمية للجامعات

سادساً- حدود البحث:

يشمل البحث في إطاره المُحدَّات التالية:

أ- حدود مكانية:

تمَّ إجراء هذا البحث في جمهورية مصر العربية على الجامعات التالية (جامعة قناة السويس، جامعة ٦ أكتوبر، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة مصر الدولية).

ب- حدود زمنية:

تقتصر عملية جمع البيانات على العاملين وتحليل العلاقة بين استراتيجية الشراكة وجودة الخدمات التعليمية خلال الفترة الزمنية من العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرى الباحث أنَّ هذه الفترة كافية لتحقيق أهداف البحث، مع ملاحظة أنَّ الباحث لن يُفضل الفترات الزمنية السابقة أو اللاحقة وذلك لسهولة الحصول على البيانات والمعلومات من السجلات الخاصة بالجامعات الحكومية الخاصة محلَّ الدراسة.

ج- حدود بشرية:

تمَّ إجراء الدراسة بالاعتماد على آراء "القيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، ومعاونو أعضاء هيئة التدريس، والفئات الإدارية المختلفة من ذوي المؤهلات العليا، والطُّلاب".

سابعاً- الإطار الفكري والفلسفي لاستراتيجية الشراكة

أ- مفهوم استراتيجية الشراكة:

قبل التعرض لمعنى الشراكة، نوضح أولاً معنى مصطلح الاستراتيجية في حد ذاته، الذي أصبح شائع الاستعمال في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية، بعد أن كان منحصراً فقط على المجال العسكري، فالاستراتيجية هي تلك الطريقة المنهجية المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية بقصد صياغة أهدافها التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الخارجية المحيطة بها ووفقاً للوسائل والإمكانات التي تمتلكها، بهدف تحقيق فعالية دائمة في مختلف أنشطتها سواء الإنتاجية أو التسويقية^(١٧)، حيث رصد الباحث العديد من جوانب الجدل حول مفهوم استراتيجية الشراكة، كما تبين أنَّ الآراء المتباينة لمفهوم استراتيجية الشراكة ترجع إلى اختلاف وجهات نظر وهدف كل باحث من الدراسة التي يقوم بها، فمعنى أنَّ استراتيجية الشراكة يُمكن تناولها بلا حدود؛ نظراً لعدم وجود اتفاق أو رأى موحد حولها، ومن ثمَّ يصعب تعريفها دون الحاجة إلى معالجة فلسفية واسعة.

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

بناءً على ما سبق يُمكن للباحث وضع التعريف التالي لاستراتيجية الشراكة هو عقد أو اتفاق تعاوني محدد المدة (قصير أو طويل الأجل)، قائم على الثقة والمرونة المتبادلة بين الشركاء (مؤسسات، منظمات، أشخاص،... الخ) متنافسة أو غير متنافسة، لتحقيق هدف مشترك (تكنولوجي، تجاري، صناعي، تعليمي، خدمي، سياسي،... الخ)، مع مراعاة تقسيم المخاطر والمسؤوليات والموارد والكفاءات والفوائد على جميع الشركاء، طبقاً لمدي مساهمة كل منها المالية والفنية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسّن جودة (منتج، خدمة)، والتي تنعكس إيجابياً على تعظيم الميزة التنافسية.

ب- مبررات استراتيجية الشراكة:

لا شك أننا نعيش في عصر يتسم بالتغيير والديناميكية^(١٨)، لذلك لم تنشأ الشراكة من العدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة، فالشراكة تلعب دوراً هاماً وأساسياً للمؤسسات في التغلب على هذه المشكلات ومواجهة تلك التحديات التكنولوجية والمالية، فهناك جملة من الأسباب والدوافع التي أدت إلى لجوء الكثير من المؤسسات إلى الشراكة^(١٩)، كما يتضح من الجدول (٢-١):

جدول رقم (٢-١)

مبررات استراتيجية الشراكة

مُبررات داخلية	مُبررات خارجية
<p>- الرغبة في النمو: إنّ من أهم الطرق المؤدية إلى نمو المؤسسات هي الشراكة التي تمكن المؤسسة من المحافظة على حجم مبيعاتها، وزيادة حصتها السوقية.</p> <p>- الرغبة في التعاون: تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات وذلك قصد الحصول على</p>	<p>- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة: التي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، فظهور العولمة وتناميها يعتبر سبباً رئيسياً لبروز فكرة الشراكة، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق الدولية.</p> <p>- تزايد حدة المنافسة: يتسم عصر</p>

مرونة أكبر في العلاقات المتبادلة وبذلك التقليل من حدة المنافسة. - البحث عن تخفيض التكاليف: في بعض المشاريع تكون التكاليف كبيرة جداً ولا تستطيع مؤسسة واحدة القيام بهذا المشروع، هنا تلجأ المؤسسات إلى الشراكة بغية توزيع التكاليف على المجموعة المتشاركة. هذا من شأنه أن يخفض التكاليف وبذلك السيطرة على المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة سواء تتعلق بمصادر التمويل أو غيرها.

العولمة بتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، لذا فإن قيام مؤسستان متنافستان بالشراكة والتعاون من شأنه أن يخفف من حدة المنافسة بينهما. - تعاضد تكلفة التكنولوجيا وتعقدها: وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات - بما فيها الرائدة- عن الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلاً أرخص للتكنولوجيا بدلاً من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا، دون ضمان كاف للنجاح.

المصدر: من إعداد الباحث، بعد مراجعة البحوث والدراسات السابقة في ذات المجال.

ج- خصائص استراتيجية الشراكة (20):

الشراكة أداة تنظيم فعالة مستمرة ومبنية على أسس متينة بين طرفين أو أكثر ومن خصائصها:

1. اتفاق طويل أو متوسط المدى بين طرفين أو أكثر يتم من خلال الشريكين لإدارة المشروع بغية تحقيق هدف مشترك وكذا تقاسم الخسائر والمخاطر أن وجدت.
2. تناسق وتجانس القرارات المتخذة وجميع الممارسات الخاصة بالنشاط الذي يربط الطرفين.
3. لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة من رأس المال فقط بل يمكن أن تتعداه إلى نقل معرفة أو خبرة إدارية أو تكنولوجية... الخ.

٤. التقارب والتعاون المشترك، أي لا بُدَّ من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.

٥. خاصية الحركية في تحقيق الأهداف، والتكافؤ بين الشركاء.

د- معوقات استراتيجية الشراكة:

أكدت عدد من الدراسات أنَّ مصر تواجه مجموعة من الصعوبات لتفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص وتمثلت في ثلاثة أنواع من الصعوبات هي القصور التشريعي وعدم وجود إطار مؤسسي لها وضعف الوعي العام بأهميتها، وسنشير إلى كل منها باختصار على التوالي:

١. مظاهر القصور التشريعي وتتمثل في^(٢١):

- الافتقار إلى وجود قواعد وأحكام خاصة باختيار الشريك وغياب أسس التقييم العروض.
- تتضمن بعض التشريعات السارية عدد من القواعد التي لا تلائم المبادئ التمولية والاقتصادية المعاصرة.
- مازلت هذه الشراكة تسير ببطء وتتعرض للكثير من العراقيل أهمها عدم وجود قانون خاص للشراكة يعطي الثقة للقطاع الخاص ويكون منفصلاً عن قانون الدولة القائم.

٢. عدم وجود إطار مؤسسي للشراكة وتتمثل في:

- افتقار العديد من القطاعات المعنية من الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لتنظيم الشراكة، كما افتقرت هذه القطاعات إلى التخطيط الاستراتيجي لاحتياجاتها وأولوياتها، وحدوي المشروعات المشتركة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.
- غياب الرؤية الاستراتيجية على المستوى المركزي عند معالجة الشراكة مع القطاع الخاص وخاصة في مجال التمويل والتشغيل.
- يتضمن مشروع الشراكة أحيانا العديد من الظروف التي يسودها الكثير من الغموض مهما أعطي من المميزات.

٣. **ضعف الوعي العام:** فيما يتعلق بأهمية ومزايا الشراكة في تمويل وتشغيل المشروعات وما لهذه الشراكة من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

والاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف الوعي بالأشكال المختلفة للشراكة والاعتقاد السائد بأن المشاركة الخاصة تقتصر فقط على الخصخصة. ويستطيع الباحث بعد هذه العرض أن يحدد أهم نقاط القوي والضعف في مؤسسات التعلّم العالي مصر كما يتضح من الشكل التالي:

ثامناً- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه فقد اعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الأولية والثانوية المتعلقة بمتغيرات البحث.

أ- مُجتمع البحث:

يتكون مُجتمع البحث من قطاعين، حيث يتمثل القطاع الأول في العاملين داخل الجامعات الحكومية والخاصة محلّ الدراسة، في المُستويات الإدارية المُختلفة وهي: "القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والفئات الإدارية المُختلفة ذو المؤهلات العليا"، حيث تشتمل فئة القيادات الجامعية كُل من (رؤساء الجامعات- نواب رؤساء الجامعات- عمداء الكليات- وكلاء الكليات لشئون البيئة وخدمة المُجتمع). أما فئة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فتشمل (أعضاء هيئة التدريس بمُختلف التخصصات العلمية ومعاونيهم). أما بالنسبة للفئات الإدارية فتشمل بقية الوظائف الإدارية الأخرى بالجامعات محلّ الدراسة من العاملين ذو المؤهلات العليا، بينما يتمثل القطاع الثاني في العملاء (الطلاب داخل مُختلف الكليات في الجامعات محلّ الدراسة) وقد بلغ إجمالي العاملين المعيّنين بالجامعات في المُستويات الإدارية المُختلفة (٩٠٨٦) عضواً في عام ٢٠١٣م، بينما بلغ إجمالي عدد العملاء (الطلاب) داخل الجامعات (٥١٧٥١) طالب في عام ٢٠١٣م.

ب- عينة البحث:

نتيجة لعدم تجانس مفردات مُجتمع البحث حيث يضم مجموعة من العاملين تختلف مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية والوظيفية بالإضافة إلى اختلاف مستوياتهم الإدارية، ولذلك فقد قام الباحث باختبار عينة عشوائية طبقية لجميع فئات الدراسة ما عدا أعضاء القيادات الجامعية حيث إنّ قراراتهم مؤثرة جداً ولها فاعلية في تطوير الأداء ولا يُمكن الأخذ ببعض منها لذلك فقد أخذت الجزئية كحصر شامل، وذلك بالنسبة للقطاع الأول، أما بالنسبة للقطاع الثاني (الطلاب) فقد اعتمد الباحث على

العينة الميسرة في الجامعات الأربعة، وبالتالي فإن هذا البحث يحتوي على كل من أسلوب العينات والحصر الشامل كالآتي:

١. الحصر الشامل للقيادات الجامعية وحجمها ١١٢ مُفردة.
٢. عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس وحجمها ٩٨ مُفردة.
٣. عينة عشوائية من معاوني أعضاء هيئة التدريس وحجمها ٩٩ مُفردة.
٤. عينة عشوائية من الفئات الإدارية المُختلفة وحجمها ١٨٦ مُفردة.
٥. عينة عشوائية من العملاء (الطلاب داخل الجامعات) وحجمها ٣٧٩ مُفردة.

تاسعاً- اختبارات الفروض:

تمّ اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

أ- اختبار الفرض الأول:

وقد قام الباحث باختبار هذا الفرض من خلال القسم الأول في قائمة الاستقصاء الموجهة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والفئات الإدارية المُختلفة لمعرفة مدى الاختلاف بين آراء فئات الدراسة حول التوجّه الاستراتيجي للقيادات الجامعية في الجامعات محلّ الدراسة، وتم اختبار صحة هذا الفرض باستخدام (كا ٢) المحسوبة من اختبار كروسكال ويلز، والذي أوضح أن هناك اختلاف نسبي في المتوسط العام للرتب عند فئات الدراسة الثلاث الأمر الذي يؤكد وجود اختلافات معنوية بين الفئات الثلاثة فيما يتعلق بأبعاد التوجّه الاستراتيجي لمُجتمعة عند مستوى معنوية ٥%، حيث أنّ قيم P-Value أقل من مستوى المعنوية، مما يدل على وجود اختلاف بين آراء فئات الدراسة حول التوجّه الاستراتيجي للقيادات الجامعية في الجامعات محلّ الدراسة، كما يتضح من بيانات الجداول أيضاً انخفاض مُتوسط إحساس (الفئات الإدارية المُختلفة) بأبعاد التوجّه الاستراتيجي عن (أعضاء هيئة التدريس- ومعاوني أعضاء هيئة التدريس).

وفي ضوء هذه النتائج يتضح بشكلٍ عام عدم صحة الفرض الأول من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل.

ب- اختبار الفرض الثاني:

تمّ إجراء تحليل الارتباط للتعرف على مدى وجود علاقة ارتباط بين أبعاد التوجّه الاستراتيجي وأبعاد إستراتيجية الشراكة، كما يتضح من الجدول التالي:

مقوماته تبني استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين.....

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

جدول رقم (٣-١)

مصفوفة الارتباط بين أبعاد التوجه الاستراتيجي وأبعاد استراتيجية الشراكة

مصفوفة الارتباط							
أبعاد استراتيجية الشراكة (المتغيرات الفرعية التابعة)			أبعاد التوجه الاستراتيجي (المتغيرات الفرعية المستقلة)			المتغيرات	
PS3	PS2	PS1	SD3	SD2	SD1		
.892	.689	.829	.758	.626	1	معامل الارتباط	كفاءة القيادات الجامعية (SD1)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		مستوى المعنوية	
.419	.758	.598	.730	1	.626	معامل الارتباط	الهيكل التنظيمي (SD2)
0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	مستوى المعنوية	
.856	.760	.675	1	.730	.758	معامل الارتباط	الإمكانيات المادية (SD3)
0.00	0.00	0.00		0.00	0.00	مستوى المعنوية	
.764	.821	1	.675	.598	.829	معامل الارتباط	المتطلبات الداخلية (SP1)
0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	مستوى المعنوية	

مقومات تبني استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين.....

~ محمد عارف عبده عارف ~

.687	1	.821	.760	.758	.689	معامل الارتباط	المتطلبات الخارجية (SP2)
0.00		0.00	0.00	0.00	0.00	مستوى المعنوية	
1	.687	.764	.856	.419	.892	معامل الارتباط	إمكانية التطبيق (SP3)
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مستوى المعنوية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بجداول التحليل الإحصائي.

يتضح للباحث من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة والمتغيرات الفرعية التابعة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.00)، وهي نسبة مقبولة بالحد المسموح به لمستوى المعنوية (5%)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (المستقلة والتابعة) من (0.419: 0.892)، كما نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة وبعضها البعض دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.00)، ونلاحظ كذلك وجود علاقة ارتباط معنوية بين جميع المتغيرات الفرعية التابعة وبعضها البعض عند مستوى معنوية (0.00). وفي ضوء هذه النتائج للفروض الفرعية، تعكس بشكلٍ جزئي صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة.

ج- اختبار الفرض الثالث:

تم إجراء تحليل الارتباط للتعرف على مدى وجود علاقة ارتباط بين استراتيجية الشراكة وجودة الخدمات التعليمية، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (٤-١)

مصفوفة الارتباط بين أبعاد استراتيجية الشراكة وأبعاد جودة الخدمات التعليمية

مصفوفة الارتباط							المتغيرات	
أبعاد جودة الخدمات التعليمية				أبعاد استراتيجية الشراكة			الارتباط	المتطلبات الداخلية (SP1)
QDS4	QDS3	QDS2	QDS1	PS3	PS2	PS1		
.673	.527	.247	.511	.764	.821	1	المعنوية	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00			

مقومات تبنى استراتيجيّة الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة ودورها في تحسين.....

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

.369	.221	.159	.446	.687	1	.821	الارتباط	المتطلبات الخارجية (SP2)
.000	.000	.012	.000	0.00		0.00	المعنوية	
.430	.362	.384	.304	1	.687	.764	الارتباط	إمكانية التطبيق (SP3)
.000	.000	.000	.000		0.00	0.00	المعنوية	
.529	.655	.225	1	.304	.446	.511	الارتباط	كفاءة نظم التدريس (QDS1)
.000	.000	.000		0.00	0.00	0.00	المعنوية	
.380	.367	1	.225	.384	.159	.247	الارتباط	كفاءة المناهج الدراسية (QDS2)
.000	.000		.000	0.00	.012	0.00	المعنوية	
.526	1	.367	.655	.362	.221	.527	الارتباط	كفاءة النظم الإدارية (QDS3)
.000		.000	.000	.000	.000	.000	المعنوية	
1	.526	.380	.529	.430	.369	.673	الارتباط	المكتبات ومصادر المعلومات (QDS4)
	.000	.000	.000	.000	.000	.000	المعنوية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بجدول التحليل الإحصائي.

يتضح للباحث من الجدول السابق أنّ جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة والمتغيرات الفرعية التابعة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية يتراوح بين (0.00: 0.012)، وهي نسبة مقبولة بالحد المسموح به لمستوى المعنوية (5%)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (المستقلة والتابعة) من (0.159: 0.821)، كما نلاحظ أنّ جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة وبعضها البعض دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.00)، ونلاحظ كذلك وجود علاقة ارتباط معنوية بين جميع المتغيرات الفرعية التابعة وبعضها البعض عند مستوى معنوية (0.00). استناداً إلى النتائج السابقة لفروض الفرعية، تعكس بشكلٍ عام صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة.

عاشراً- مناقشة النتائج والتوصيات:

أ- النتائج التطبيقية للدراسة: وفقاً لمتغيرات الدراسة:

١. المتطلبات الداخلية: هناك اتفاق حول أهمية عناصر المتطلبات الداخلية لاستراتيجية الشراكة، وبموافقة مرتفعة وبوزن نسبي (84.7 %)، وبينت أن هناك رغبة شديدة لدي القيادات الجامعية في بناء وتحقيق قدرات تنافسية للجامعات التي ينتمون إليها، وتحسين الصورة الذهنية لها، وكذلك الرغبة في تطوير البحث العلمي وتوظيف الإمكانيات العلمية والبشرية والفنية التوظيف الصحيح، كما أظهرت النتائج وجود قصور في تطبيق البحوث العلمية.

٢. المتطلبات الخارجية: أوضحت نتائج الدراسة أن عناصر المتطلبات الخارجية لاستراتيجية الشراكة مهمة، وبنسبة موافقة جيدة وبوزن نسبي (74.8 %)، وأكدت على أن القيادات الأكاديمية تلجأ لاستراتيجية الشراكة من أجل دعم القدرات التنافسية للجامعات التي ينتمون إليها وذلك لزيادة قدرتها على مواجهة الشرسة في مجال التعليم الجامعي، ومواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات العلمية، والسبب في ذلك ثورة الاتصالات والتقدم العلمي والتكنولوجي المتلاحق. كما بينت النتائج ضعف دخل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية بصفة خاصة، مما يؤدي إلى هجرة العقول البشرية خارج مصر.

٣. إمكانية التطبيق: بينت نتائج الدراسة أن القيادات الجامعية يتفقون حول أهمية عناصر إمكانية تطبيق استراتيجية الشراكة، وبنسبة موافقة جيدة وبوزن نسبي (79.3 %)، وأوضحت أن جميع الجامعات محل الدراسة لديها بروتوكولات تعاون أو شراكة مع جامعات محلية وعالمية قائمة بالفعل، وهناك اهتمام بالتوجه الاستراتيجي لتطبيق هذه البروتوكولات. ولكن في المقابل هناك صعوبة في تنفيذ بعض بنود اتفاقيات وبروتوكولات الشراكة، بسبب عدم توافر بعض الإمكانيات المادية أو البشرية أو التقنية والتكنولوجية في الجامعات محل الدراسة، وبالتالي ينعكس ذلك بالسلب على مستوى الاستفادة الفعلية من اتفاقيات وبروتوكولات الشراكة. وأيضاً هناك قصور في توفير مخصصات مالية لدعم خطط التعاون الداخلي والخارجي.

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

٤. كفاءة القيادات الجامعية: أكدت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس ومعاوني أعضاء هيئة التدريس والفئات الإدارية المختلفة، يؤيدون أن كفاءة القيادات الجامعية مؤثرة على تطبيق إستراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة، وبنسبة موافقة تتراوح بين متوسطة وجيدة، وبوزن نسبي (76.5%، 78.5%، 59.1%) على التوالي، وأظهرت أن القيادات الجامعية تمتلك الخصائص القيادية التي تتناسب مع متطلبات تطبيق استراتيجية الشراكة، وتهتم بالإستراتيجيات الحديثة المطبقة عالمياً، وتعمل على تعزيز التفاعل مع المؤسسات التعليمية الأخرى سواء كانت محلية أو عالمية، ولكن هناك قصور من جانب القيادات الجامعية في تمثيل أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات المحلية والعالمية، وضعف متابعة الأداء الجامعي ميدانياً. وعدم الاهتمام بتوفير الأجواء العلمية الملائمة والعلاقات الإنسانية داخل الجامعات.

٥. الهيكل التنظيمي: أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس ومعاوني أعضاء هيئة التدريس والفئات الإدارية المختلفة، متفقون حول أهمية عناصر الهيكل التنظيمي، وبنسبة موافقة تتراوح بين متوسطة وجيدة، وبوزن نسبي (67.3%، 69%، 62.5%) على التوالي، وأكدت على أن الهياكل التنظيمية للجامعات تتسم بالمرونة لاستيعاب المتغيرات المحتملة وتلاءم طبيعة نشاطاتها، وهذا يؤكد أن المقومات الأساسية لثقافة التغيير والتطوير والتحسين المستمر موجودة داخل الجامعات مما ينعكس إيجابياً على تطبيق استراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة، ولكن في المقابل هناك ضعف شديد جداً في مبدأ تفويض السلطات، ومشاركة العاملين في وضع السياسات.

٦. الإمكانيات المادية: أوضحت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس ومعاوني أعضاء هيئة التدريس والفئات الإدارية المختلفة، يؤيدون أن الإمكانيات المادية لها تأثير بالغ الأهمية على تطبيق إستراتيجية الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة، وبنسبة موافقة تتراوح بين متوسطة وجيدة، وبوزن نسبي (62.3%، 66.3%، 61%) على التوالي، وأظهرت أن القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية والخاصة، تحاول

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

على قدر الإمكانيات المتاحة توفير التجهيزات والأدوات والوسائل اللازمة لتحسين الجودة بشكل عام، مما ينعكس ذلك في النهاية على تحسين جودة الخدمات المقدمة ومن ضمنها الخدمات التعليمية، وهذا يساعد أيضاً على نشر ثقافة الجودة، وبناء سمعة طيبة للجامعات بين العملاء من ناحية أخرى، ولكن في المقابل هناك ضعف شديد جداً في تمويل ودعم الأفكار الحديثة والابتكار والإبداع في الجامعات محل الدراسة.

٧. كفاءة نظم التدريس: بينت نتائج الدراسة أن الطلاب متفقون حول أهمية عناصر استراتيجية الشراكة في الارتقاء بكفاءة نظم التدريس داخل الجامعات محل الدراسة، وبموافقة مرتفعة وبوزن نسبي (81.1 %)، وأكدت على أن استراتيجية الشراكة تزيد من قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة في التدريس، وتساهم في سهولة الاتصال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك تزيد من قدرة أعضاء هيئة التدريس على الابتكار والتجديد في العملية التعليمية، كما أظهرت النتائج وجود قصور من بعض أعضاء هيئة التدريس في الالتزام بالمواعيد المحددة للمحاضرات، وعدم تقبل الرأي الآخر في بعض الأحيان.

٨. كفاءة المناهج الدراسية: أظهرت نتائج الدراسة أن الطلاب يؤيدون أن عناصر استراتيجية الشراكة مهمة في النهوض بكفاءة المناهج الدراسية داخل الجامعات محل الدراسة، وبموافقة مرتفعة جداً وبوزن نسبي (86.3 %)، وأكدت على أن استراتيجية الشراكة تزيد من ملاءمة البرامج الدراسية لمتطلبات إعداد خريج لديه القدرة على التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتساهم في تحديث المناهج والمقررات باستمرار، وكذلك تزيد من ملاءمة البرامج الدراسية لمتطلبات احتياجات المجتمع وسوق العمل، ومتطلبات تنمية المعرفة، ولكن في المقابل بينت النتائج وجود ضعف في البرامج الدراسية لإعداد خريج لديه القدرة على تحمل المسؤولية والعمل ضمن فريق، وفهم حقيقة المتغيرات العالمية، وهناك صعوبة في الحصول على بعض المناهج والمقررات الدراسية.

٩. كفاءة النظم الإدارية: أوضحت نتائج الدراسة أن الطلاب متفقون حول أهمية عناصر استراتيجية الشراكة في الارتقاء بكفاءة النظم الإدارية داخل

الجامعات محلّ الدراسة، وبموافقة متوسطة وبوزن نسبي (59 %)، وأظهرت أن استراتيجية الشراكة تزيد من الاهتمام الكلي بالطلاب، وتزيد من مهارات التواصل بين الموظفين والطلاب، وكذلك تساهم في تحديد احتياجات الطلاب، كما أظهرت النتائج وجود ضعف لدى بعض الطلاب بالشعور بالأمان من بعض الموظفين عند إجراء أي معاملات داخل الجامعة، وكذلك وجود قصور من بعض أعضاء هيئة التدريس والموظفين لإحساس الطلاب بالتعاطف وطمأنتهم عند التعرض للمشكلات داخل الجامعات محلّ الدراسة.

١٠. المكتبات ومصادر المعلومات: أكدت نتائج الدراسة على تأيد الطلاب لعناصر استراتيجية الشراكة مهمة في النهوض بكفاءة المكتبات ومصادر المعلومات داخل الجامعات محلّ الدراسة، وبموافقة جيدة وبوزن نسبي (79.6 %)، وأكدت على أن استراتيجية الشراكة تزيد من توفير المراجع والكتب الحديثة مما يزيد من كفاءة نظام الاستعارة، وتساهم في توفير أدوات وأجهزة حديثة تساعد على زيادة التحصيل الدراسي، وكذلك تزيد من توفير مكتبات الكترونية متقدمة داخل الجامعات محلّ الدراسة، ولكن في المقابل أوضحت النتائج وجود قصور في توفير قاعات مناسبة من حيث المساحة، والإضاءة، والتهوية، وأماكن كافية ومريحة للإطلاع، وكذلك وجود قصور في مهارات بعض موظفي المكتبات والتي تحد من كفاءتهم في تقديم الخدمات المكتبية للطلاب في بعض الكليات الموجودة داخل الجامعات محلّ الدراسة.

ب- التوصيات وفقاً لمتغيرات الدراسة:

١. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي وتطوير مؤسساته العلمية وتلافى السلبيات الناجمة عنها، من خلال تطبيق البحوث العلمية، وذلك لتحقيق منافع مادية وعلمية من خلال تطبيق هذه البحوث.
٢. ضرورة وضع الإستراتيجيات المناسبة لتوفير دخول إضافية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية بصفة خاصة، والعمل على الارتقاء بالنواحي والعلاقات الإنسانية داخل الجامعات، وذلك بتهيئة المناخ العلمية الملائم للحد من هجرة العقول البشرية خارج مصر.
٣. أن تقوم القيادات الجامعية بتوفير مخصصات مالية كافية لدعم خطط التعاون الداخلي والخارجي، مع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للجامعات (المكونات المادية- البرمجيات- شبكات الاتصال- قواعد البيانات- المهارات البشرية)، لتوفير فرص التعلم المستمر لجميع العاملين في جميع المستويات الإدارية، ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع التطور التكنولوجي المعاصرة.
٤. اختيار القيادات الجامعية وفقاً لمعايير موضوعية وعلمية وإدارية (التخصص- الكفاءة- الخبرة- المهارة- النزاهة)، وإعدادها بحيث تصبح تلك القيادات من العوامل التي تسهم في إنجاح ومواكبة التطورات العلمية والاستراتيجيات الحديثة، بحيث تساعد على توفير مناخ تنظيمي يشجع على الابتكار والإبداع.
٥. تغيير الهيكل التنظيمي في الجامعات بما يدعم مبدأ تفويض السلطات، أي ضرورة المشاركة بين القيادات الجامعية ومختلف فئات العاملين في الإدارة، والسلطة، والقوة، والمعلومات، باعتبارهم شركاء في العمل بما ينسجم ويتلاءم مع أهداف الجامعات ورؤيتها المستقبلية، واستحداث وظائف لربط الجامعات بالبيئة والمجتمع من خلال القيام بعمليات التقييم الذاتي والمسح الدوري للبيئة، للتعرف على ما يطرأ من تغيرات، واستخدام النتائج كتغذية مرتدة في عمليات التخطيط المستقبلية.
٦. ضرورة إعادة النظر في نظام الأجور والمكافآت والحوافز بما يشجع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على تطبيق معارفهم وخبراتهم والمشاركة

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

فيها، مع ضرورة ربطها بالأداء والإنتاجية وبمدي الإبداع والابتكار الذي يمارسه أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بحيث يتم التميز بينهم وفقاً لمستوي ممارستهم مما يشجعهم جميعاً على الإبداع والتميز، مع مراعاة العدالة وتحقيق التوازن بين مستويات الأجور، حيث سيكون له مردوداً هام على تطبيق إستراتيجية الشراكة وتحسين جودة الخدمات التعليمية وبالتالي تقليل الصراعات بين العاملين في جميع المستويات الإدارية والقيادات الجامعية.

٧. إجراء استقصاء دوري لقياس رضا الطلاب عن كفاءة نظم التدريس؛ للتعرف على ما يطرأ من تغيرات ودراسة تأثيرها على الجامعة، واتخاذ ما يلزم بشأنها مع التأكد في هذا الجانب على أهمية توثيق ونشر أفضل الممارسات لدعم التعليم والتعلم.

٨. إعداد برامج دراسية تساعد في إعداد خريج لديه القدرة على تحمل المسؤولية والعمل ضمن فريق، وفهم حقيقة المتغيرات العالمية، وأن تقوم القيادات الجامعية بإبداء الدعم والتأييد لفرق العمل داخل الجامعة ببناء إستراتيجية تدريبية متميزة، وآلية واضحة تعمل على بناء وتنمية مهارات الطلاب فيها موجهة نحو العمل الجماعي، وفرق العمل.

٩. تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي بالجامعة والإعلان عنه بين الطلاب، ويكون من مهامه توفير الخطط الدراسية لأقسام الكلية، وتذليل الغموض في اللوائح الدراسية للطلاب المترددين الذين يطلبون خدمات إرشادية، وعقد محاضرات دورية لتعريف الطلاب بطريقة التسجيل الصحيحة، وتوفير نشرات إرشادية في بداية كل عام دراسي جديد.

١٠. تطوير قاعدة البيانات في المكتبات المركزية بالجامعات، مع توسيع المكتبات وزيادة قدرتها الاستيعابية من الطلاب.

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

١. محمد بن إبراهيم السويل، "تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية"، بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٩.
٢. علاش أحمد، منصور الزين، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمنظمات الاقتصادية في ظل العولمة" عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
3. G. Maxwell, et al., "Quality service in the international hotel Sector", Journal of European Industrial Training, (2007), Vol. 28, No. 2.
٤. سيد محمد جاد الرب، " مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الأداء: مدخل إستراتيجي للتحسين المستمر والتميز التنافسي"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
٥. منصور بن على الشهري، سعيد بن سعد العسيري، "نحو شراكة تعاونية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجال التعليم المستمر"، بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٥.
6. J. Gustavs & S. Clegg, "Working the Knowledge Game? Universities and Corporate Organizations in Partnership", Management Learning, (2005), ISSN: 1350-5067, Vol. 36, No. 1.
٧. جمعي عماري، رايح عرابية، "دور الشراكة الاستراتيجية في إنتاج المعرفة وتوسيع الملكية الفكرية في الدول العربية"، بحث مقدم إلى مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بو علي بالشلف - الجزائر، ٢٠٠٦.
٨. أسامة محمد عبيدات، خيرية العبادي، "الشراكة في التعليم: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١.
٩. موفق محمد دندن الخالدي، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، ٢٠٠٨.
10. A. Pessoa, "Educational Reform in Developing Countries: Private Involvement and Partnerships", Journal of Higher Education, (2008), No. 284.
11. N. Senthilkumar & A. Arulra, " Role of placement in determination of service quality measurement of higher education in India" MPRA Munich Personal Repec Archive, (2009), No. 26724.

~ محمد عارفه عبده عارفه ~

١٢. خالد حسن على الحريري، "العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن- اليمن، ٢٠١٠.
13. L. Dindire, et al., "Enhancement of Cooperation and Communication between Universities and the Business Environment, Requirement for a Good Functioning of the Knowledge Triangle: Education, Research, Innovation", Theoretical and Applied Economics, (2011), Vol. XVIII, No. 9.
14. J. O. Olla, "Public-Private Partnership Possibilities for Quality Assurance in Nigeria Universities Education System", Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2140811>, (2012).
15. D. Diki, "International Collaboration of Distance Learning Universities for Online Learning in Indonesia", LUX: A Journal of Trans disciplinary Writing and Research from Claremont Graduate University, (2013), Issue: 1, Vol. 2, p-p. 1-10.
١٦. أمجد محمود درادكة، عادل سالم معاينة، "الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك - الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السابع، العدد (١٥)، ٢٠١٤.
١٧. أوثن ليلي، "الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو- الجزائر، ٢٠١١.
١٨. محسن علي عبده الكتبي، "إدارة التسويق: مدخل معاصر، الإسماعيلية، بدون ناشر، بدون سنة نشر.
١٩. أحمد مخلوف، وآخرون، "إدارة الآثار لاستراتيجية الشراكة حالتي مجمعين صناعيين بالجزائر (صيدال وإسبات)"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١، ص. ٢٢٢-٢٢١.
٢٠. (20) - زهرة بوبودة، "الجزائر من التعاون إلى الشراكة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، ٢٠١٠، ص. ٥٥.
٢١. (٢١) - شكري رجب العشماوي، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية: دراسة تحليلية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصاديات، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.